إجراءات الدولة الإسلامية في معالجة الأزمات المالية في العصر العباسي

الدكتور نايف محمد شبيب المتيوتي
كلية الآداب / جامعة الموصل – العراق

تعد الأزمات بشكل عام احدى سمات الحياة لانها سنة كونية جعلها الله تعالى ليختبر بها عباده المؤمنين ويعاقب بها الضالين ، ولذلك فهي قديمة قدم الانسان وليست وليدة العصر الحاضر وقد ذكر لنا القران الكريم اخبارا لاقوام سالفة حلت بهم أزمات اقتصادية كأهل مصر في عهد يوسف عليه السلام وغيرهم .

ونظرة الإسلام إلى الأزمة تؤكد على جوانب الخير والشر في الانسان التي عادة ما تكون السبب الرئيس في وقوع الازمة ومعالجتها { ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ } (١) ، وبما أن الإسلام منهجا متكاملا للحياة بكافة جوانبها فقد تكاملت فيه الاسس والقواعد الكفيلة التي تستقيم بها الحياة ، فلابد من الرجوع الى مصدر التشريع فيه عند حدوث أي ازمة لاستنباط المعالجات والحلول (٢) .

ولعل اخطر ما يواجه بني الانسان (افرادا وجماعات ودول) اليوم هو الازمات الاقتصادية لانها ان حدثت فانها تهدد النظام السياسي والاجتماعي في الوقت نفسه ، فالازمة الاقتصادية ــ بابسط تعاريفها ــ هي مرحلة من مراحل الدورة الاقتصادية التي يختل فيها التوازن بين الانتاج والاستهلاك وتتميز بوجود فائض من السلع التي لا تجد من يشتريها ، وانخفاض الاسعار وزيادة عدد العاطلين عن العمل وانكماش التجارة الداخلية والخارجية وتعدد حلات الإفلاس (٣) .

وما نريد بيانه في هذه الصفحات هو معالجات الدولة الاسلامية للازمات الاقتصادية وتحديدا المالية منها في العصر العباسي الذي شهد تحولات اقتصادية كبيرة بين ازدهار ورفاه مفرط ، وبين ازمات هددت كيان الدولة ، اما العلاقة بين الازمة المالية المعاصرة والازمات في العصر العباسي فمتمثلة ببيان الاجراءات العامة التي اتخذتها الدولة العباسية في معالجة الازمات في ذلك العصر لإمكانية الاستفادة منها في الوقت الحاضر ولو في الاساسيات لان اغلب اجراءات الدولة العباسية كانت مبنية على احكام فقهية تمثل وجهة نظر الاسلام في حل هذه الازمات ، ولذلك استبعدنا من البحث الإجراءات غير الشرعية كالضرائب وزيادة أيام الشهر لتأخير دفع الرواتب وغيرها ، أما التركيز على العصر العباسي فلأنه العصر الذي اكتملت فيه مؤسسات الدولة الاسلامية واصبحت فيه دولة مدنية مزدهرة متطورة ومتقدمة عن بقية الدول ولا سيما في المجال الاقتصادي اذ انتشرت المؤسسات الاقتصادية في كافة ارجاء الدولة واصبح لها نظام دقيق ومرجعية موحدة وحسابات منظمة ..

---

(١) سورة الروم ، الآية ٤١ .

(٢) محمد بن علي شماخ ، إدارة الأزمات في حياة الدعاة ، مجلة البيان (الرياض : ٢٠٠١) ، عدد ١٦٢ ، ص ٣٣ .

(٣) مجموعة باحثين ، معجم العلوم الاجتماعية ، الهيئة العامة للكتاب (القاهرة : ١٩٧٥) ص٢٨ .

وقد مرت اجراءات الخلافة العباسية في معالجة الازمات المالية بمرحلتين :

المرحلة الاولى : اجراءات وقائية قبل وقوع الازمة وتمثلت بـ :

١ ـ الرقابة المالية :

ظهرت الرقابة المالية في الدولة الاسلامية منذ بداية تاسيسها اذ شهدت نشوء العديد من الدواوين ولا سيما الدواوين الخاصة بالمال كديوان الخراج وديوان بيت المال ، ثم ازداد عدد الدواوين المالية طرديا مع توسع الدولة ومؤسساتها وظهور الحاجة الى زيادة في رقابة المالية وتنظيم امور الواردات والنفقات ، فظهرت دواوين النفقات والضياع السلطانية والمصادرات وغيرها (٤) . وتطور النظام الرقابي للدولة بزيادة هذه الدواوين متخذا تسلسل وظيفي هرمي الشكل ينتهي بالسلطة العليا المتمثلة بالخليفة او الوزير (٥) .

وقد اضطلع ديوان بيت المال (٦) بالمهمة الاولى وهي الاشراف على الواردات والنفقات وضبطها ضبطا دقيقا بوصفه الجهة المسؤولة عن تحقيق الموازنة المالية للدولة ، فهو بمثابة البنك المركزي او وزارة المالية للدولة المعاصرة ، وكان مقره العام في مركز الخلافة وله فروع في سائر الولايات كما كانت جميع الكتب الصادرة الى الدواوين ذات العلاقة بالنواحي المالية كأوامر الصرف من ولي الأمر تمر به وتثبت فيه قبل ان تصل الى تلك الدواوين لتنفيذها ، وكذلك الكتب الموجهة من نفس الدواوين الى ولي الامر ، وبالتالي فان سجلات بيت المال كانت تحوي جيع مايرد الدولة من اموال وجميع ماينفق بحيث يمكن الاعتماد عليها في تحديد الميزانية ومعرفة معدل النمو والتدهور الاقتصادي في الدولة (٧) .

بينما كانت مهمة ديوان الخراج (٨) مراقبة عمال الخراج وما يجمع من اموال وكشف حالات الخطأ والتزوير والاختلاس التي قد تحدث من بعض عمال الخراج ، فكانت ارضي الخراج تسجل وفق كشوف خاصة بهذا الديوان وكذلك مساحاتها وغلاتها السنوية وتكون نسخة من هذه السجلات في دواوين الخراج الفرعية في كل اقليم (٩) ، وكانت مهمة ديوان النفقات (١٠) الاشراف على نفقات دار الخلافة ونفقات الدواوين الاخرى لمنع اصحاب الدواوين من التصرف بايرادات دواوينهم حتى في مجال النفقات الخاصة لكل ديوان فكل تفاصيل النفقات تثبت في هذا الديوان (١١) .

---

(٤) حسام قوام السامرائي ، المؤسسات الإدارية في الدولة العباسية ٢٤٧ ـ ٣٣٤ هـ ، مكتبة دار الفتح (دمشق : ١٩٧١) ص١٩٤

(٥) خولة عيسى صالح ، الرقابة الادارية والمالية في الدولة العربية الاسلامية ، بيت الحكمة (بغداد : ٢٠٠١) ص٢٢٩ .

(٦) كانت بذرة تاسيه الاولى في عهد ابي بكر الصديق τ ثم تطور في عهد عمر بن الخطاب τ لما كثرت اموال الفتوح ، احمد بن علي القلقشندي ، صبح الاعشى في صناعة الانشا ، تحقيق يوسف علي طويل ، دار الفكر (دمشق : ١٩٨٧) ج ١ ، ص ٤٧٠ـ ٤٧١ .

(٧) خولة عيسى صالح ، الرقابة الادارية ، ص٢٢٩ ـ ٢٣١ .

(٨) تاسس في عهد الخليفة عمر بن الخطاب τ . توفيق سلطان اليوزبكي ، دراسات في النظم العربية الاسلامية ، جامعة الموصل (الموصل : ١٩٨٨) ص ١١٥ .

(٩) حسام السامرائي ، المؤسسات الادارية ، ١٩٥ .

(١٠) من ضمن الدواوين التي اسست في العصر الاموي . توفيق اليوزبكي ، دراسات في النظم ، ص ١١٩ .

(١١) ابو الحسن الهلال بن المحسن الصابيء ، الوزراء او تحفة الامراء في تاريخ الوزراء ، تحقيق عبد الستار احمد فراج ، دار احياء الكتب العربية (القاهرة : ٢٠٠٣) ص ١٥ ـ ٢٧ .

ولتنظيم عمل هذه الدواوين والدواوين الاخرى ومراقبتها اوجد ديوان سمي بديوان الأزِمّة [١٢] الذي اختص بضبط جميع حسابات الدولة وذلك بمراقبة جميع حسابات الدواوين ، اذ كان لهذا الديوان موظف خاص في كل ديوان يشرف على عمل القائمين عليه سمي زمام الديوان [١٣] ، مهمته ضبط حسابات الديوان الذي كلف بمراقبته ورفعها الى رئيس الديوان الذي سيرفعها بدوره الى الخليفة [١٤] ، ونتيجة لتطور الجهاز الرقابي في الدولة العباسية وزيادة في ضبط هذا الجهاز استحدث ديوان زمام الازِمّة لمراقبة ديوان الازِمّة [١٥] ، ومعلوم ان أي جهاز رقابي لا ينجح ولا يحقق مقاصده الا بوجود رجال اهل لهذه المهمة ثقاة علماء باحوال الشريعة ذوو خبرة في امور الحسابات والصنائع ، لذا فقد كان كل ديوان من الدواوين مجموعة من الرجال لكل منهم مهمة خاصة يتعاونون فيما بينهم من اجل ادارة امور الديوان [١٦] .

كما كان هناك منصبا اخر لايقل دوره في الامور الرقابية عن الدواوين الا وهو منصب المحتسب [١٧] ، اذ لعب المحتسب دورا كبيرا في تسيير النظام الرقابي في الدولة الاسلامية ، فقد اضطلع بمسؤليات كبيرة ومتعددة في كافة نواحي الحياة [١٨] ، وما يهمنا هنا دوره في مراقبة اعمال الصيرفة والنقود والاسواق ، اذ كانت مراقبة اسواق الصيارفة من المهام المنوطة به لمنع أي خلل قد يحدث كالربا وتزييف النقود والغش في الاسواق وغيرها وعلى المحتسب ان يتفقد سوقهم ويتجسس عليهم فان عثر على من رابى عاقبه وطرده من السوق [١٩] ، ولما لم يكن بمقدور شخص المحتسب بمفرده القيام بهذه المهام الواسعة لذا فانه كان يستعين ببعض الرجال الذين يثق بهم ليكونوا عيونا له على اسواق كل صنعة يطلق عليهم العرفاء [٢٠] ، وكل عريف يكون من ثقاة اهل صنعته لكي يكون عالما بالصنعة عارفا باساليب الغش والتدليس فيها [٢١] ، كما كان للمحتسب نواب على الموانئ والحدود التي تدخل منها البضائع ليعلم مايدخل الى البلاد وما يخرج منها ، فضلا عن بعض الغلمان بمثابة شرطة يستخدمهم في تنفيذ اوامره على المخالفين [٢٢] ، كما اضطلعت

---

(١٢) اسمه الخليفة العباسي المهدي سنة ١٦٢ هـ ، محمد بن جرير الطبري ، تاريخ الرسل والملوك ، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم ، دار المعارف (القاهرة : ١٩٦٧) ، ج٨ ، ص ١٦٧ .

(١٣) الطبري ، المصدر نفسه ، ج٨ ، ص ١٦٧ .

(١٤) حسين فلاح الكساسبة ، المؤسسات الادارية في مركز الخلافة العباسية (الدواوين) ، ص ١٧٩ .

(١٥) ابو عبد الله محمد بن عبدوس الجهشياري ، الوزراء والكتاب ، تحقيق مصطفا السقا واخرون ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاد (القاهرة : ١٩٣٨) ص ١٦٦ .

(١٦) حسام السامرائي ، المؤسسات الادارية ، ص١٩٦ وما بعدها

(١٧) الحسبة هي امر بالمعروف اذا ظهر تركه ونهي عن المنكر اذا ظهر فعله . ابو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي ، الاحكام السلطانية والولايات الدينية ، دار الحرية للطباعة (بغداد : ١٩٨٩) ص٣٦٢ .

(١٨) للتفاصيل عن مهمات المحتسب ينظر : محمد بن احمد بن بسام ، نهاية الرتبة في طلب الحسبة ، تحقيق حسام الدين السامرائي ، مطبعة دار المعارف (بغداد : ١٩٦٨) ؛ عبد الرحمن بن نصر الشيزري ، نهاية الرتبة في طلب الحسبة ، لجنة التاليف والترجمة والنشر (القاهرة : ١٩٤٦) .

(١٩) الشيزري ، نهاية الرتبة ، ص ٧٤ .

(٢٠) ابن بسام ، نهاية الرتبة ، ص١٠٥ ، حسام السامرائي ، المؤسسات الادارية ، ص ٢٢٩ ؛ خولة علي صالح ، الرقابة الادارية ، ص١٧٢ .

(٢١) حسام السامرائي ، المؤسسات الادارية ، ص٢٢٩ .

(٢٢) حسام السامرائي ، المؤسسات الادارية ، ص٢٢٩ ــ ٢٣٠ .

مهمة المحتسب بمراقبة البيوع الفاسدة والعقود التي تخالف الشريعة الاسلامية [٢٣] فضلا عن مهامه الاجتماعية والدينية الاخرى ، وبذلك نلاحظ النظام الدقيق للجهاز الرقابي في الدولة الاسلامية الذي حافظ على النظام الاقتصادي للدولة حتى نهاية العصر العباسي الاول ، الا ان ارتقاء اشخاص ضعفاء على عرش الخلافة ، والتدخل الاجنبي الذي افسد هذا الجهاز بتعيين اناس فاسدين ، ادى الى تدهور النظام الرقابي تدريجيا الى ان صبح احد عوامل الانهيار الاقتصادي في الدولة العباسية ..

٢ـ الادخار :

اهتمت الدولة الاسلامية منذ بداية تاسيسها بالادخار وقد تطورت هذه العملية مع تطور الدولة ومؤسساتها ، فاصبحت الدولة في العصر العباسي ــ ولا سيما في بدايته ــ تركز على مسالة الادخار تركيزا كبيرا تحسبا لاي ازمة اقتصادية ، لذا فانها كانت تجري موازنة سنوية اشبه بالميزانية العامة للدولة المعاصرة ، لمعرفة الايرادات والنفقات لاخراج الفائض وادخاره ، وكان ابو جعفر المنصور (١٣٦ ــ ١٥٨ هــ) ــ الذي يعد المؤسس الفعلي للدولة العباسية ــ يحب صرف الاموال بكثرة الا انه يمنع كان نفسه عن ذلك من اجل الادخار الذي كان يعده قوة السلطان والدولة ، وقد اوضح سياسته الادخارية هذه بقوله " لولا ان الأموال حصن السلطان ودعامة الدين والدنيا وعزهما وزينتهما مابت ليلة وانا احرز منه دينارا ولا درهما لما اجد لبذل المال من اللذاذة ولما اعلم من اعطائه من جزيل المثوبة " [٢٤] .

فاصبحت سمة الادخار من السمات الاساسية التي قام عليها النظام الاقتصادي في الدولة العباسية لدرجة ان خازن بيت المال كان شديد الحرص لمنع الصرف وكان ينبه الخليفة اذا اكثر الاسراف كما فعل ابو حارثة النهري عندما رمى مفاتيح بيت المال بي يدي المهدي احتجاجا على كثرة اسرافه [٢٥] .

ولاهتمام الخلفاء العباسيين بهذه المسالة اسس بيت مال الخاصة لزيادة التوفير والادخار بشكل مستقل عن بيت المال [٢٦] ، وكانت اهم موارده من اموال الضياع العامة والاموال والهدايا التي تهدى للخلفاء واموال المصادرات للوزراء والكتاب والعمال المعزولين وما يوفره الخلفاء شخصيا [٢٧] ، ولم يكن ينفق من هذا البيت شيئا الا بامر الخليفة شخصيا ، وذلك لايعني ان هذا البيت هو بمثابة الخزينة الشخصية للخليفة ، فالخلفاء كانوا حريصين على عدم الخلط بين اموالهم الخاصة واموال الدولة ، بل ان الخلفاء هم الذين يدعمون بيت المال من اموالهم الخاصة في كثير من الاحيان [٢٨] ، كما انهم كانوا يشرفون عليه بانفسهم او

(٢٣) الماوردي ، الاحكام السلطانية ، ص٣٨٠ .

(٢٤) الطبري ، تاريخ الرسل ، ج ٨ ، ٢٢٨ .

(٢٥) ابو الحسن علي بن حسين المسعودي ، مروج الذهب ومعادن الجوهر ، دار إحياء التراث العربي (بيروت : ٢٠٠٢) ج ٣ ، ص٢٢٧ .

(٢٦) الجهشياري ، الوزراء ، ص ١٧٦ .

(٢٧) ادم متز ، الحضارة الاسلامية في القرن الرابع الهجري ، ، ترجمة محمد عبد الهادي ابو ريدة ، مكتبة الخانجي و دار الكتاب العربي (بيروت : ١٩٦٧) ج ١ ؛ ص٢٢٩ ــ ٢٣١.

(٢٨) الطبري ، تاريخ الرسل ، ج ٨ ، ص ٢٢١ ، ٣٤٧ ، ٣٦٤ .

انهم يعهدون به احيانا الى بعض ثقاتهم ممن يتصفون بالخبرة في امور الحسابات المالية والصيرفة فضلا عن الامانة (٢٩) .

وكانت الدولة تلجأ الى هذا البيت في اوقات الازمات المالية الشديدة وخلو بيت المال من الاموال وتعذر الحصول عليها من طريق اخر (٣٠) ، ولذا فان بيت مال الخاصة كان يعد بمثابة الخزينة الثانية للدولة التي تدخر فيها الاموال الفائضة عن حاجة الدولة في سنوات الرخاء لتستخدم في اوقات الازمات وسنوات العجز المالي ، فهو يمثل في الوقت الحاضر الاحتياطي الستراتيجي للدولة الذي لايجوز استخدام امواله الا في حالات الضرورة القصوى ، فمثلا عندما ضاقت الامور في عهد المقتدر (٢٩٥ ــ ٣٢٠ هــ) بسبب مطالبة القواد والجنود باموالهم وارزاقهم وحدث شغب بينهم اضطر المقتدر الى اخراج خمسمائة الف دينار من بيت مال الخاصة لانهاء الازمة (٣١) ، بينما عندما احتيج الى نفقات عيد الاضحى عام ٢٢٩ هــ ــ وكان بيت المال خاليا ــ رفض المقتدر طلب الوزير بفتح بيت مال الخاصة (٣٢) .

المرحلة الثانية : اجراءات علاجية بعد وقوع الازمة وتمثلت بــ :

١ــ بيع املاك العامة والخاصة

يعد بيع املاك الدولة واملاك الخليفة من الاساليب التي اتبعها بعض الخلفاء العباسيون لسد العجز الحاصل في الاموال نتيجة حدوث ازمات اقتصادية لاي سبب كان ، اذا ما نفدت بيوت المال وما ادخر من اموال ، فمن المعلوم ان الدولة الاسلامية الى نهاية العصر العباسي الاول لم تمر بازمة مالية شديدة بحيث اضطر الخليفة الى بيع املاكه الخاصة ، ولكن بعد التدهور الكبيرالذي حصل في العصر العباسي الثاني وما بعده ونتيجة للتدخلات الأجنبية في شؤون الحكم ومن ثم سيطرتها على مقدرات الدولة الاقتصادية اضطر الخلفاء الى بيع املاكهم الخاصة بل وحتى ملابسهم في بعض الاحيان ، فقد باع المقتدر الاملاك العامة من الضياع والمستغلات التي كان قد اقطعها للناس (٣٣) ، ونتيجة لاستمرار الأزمة المالية إلى عهد القاهر (٣٢٠ ــ ٣٢٢ هــ) فقد اضطر الى بيع العديد من الضياع الخاصة وبعض الاملاك الاخرى (٣٤) ، كما باع وزيره ابن مقلة احد مقرات الوزارة (٣٥) وبعض الاملاك والضياع السلطانية لايفاء مستحقات التجار من الديون (٣٦) ، وقد بقيت اموال الضياع السلطانية والاموال الخاصة تساهم في سد العجز المالي في خزينة الدولة الى ان سيطر البويهيون على مقاليد الامور في الخلافة العباسية سنة ٣٣٤هــ فتدهورت الاوضاع

(٢٩) الصابيء ، رسوم دار الخلافة ، تحقيق ميخائيل عواد ، دار الآفاق العربية (القاهرة : ٢٠٠٣) ص ٣٩ .
(٣٠) آدم متز ، الحضارة الاسلامية ، ج ١ ، ص٢٢٧ ــ ٢٢٨ .
(٣١) ابو علي احمد بن محمد مسكويه ، تجارب الامم ، شركة التمدن (القاهرة : ١٩١٤) ج ١ ، ص٢٤ .
(٣٢) الصابي ، الوزراء ، ص ٣٤ .
(٣٣) خولة النجيلي ، بيت المال ، ص ١٣٣ .
(٣٤) مسكويه ، تجارب الامم ، ج ١ ، ص ٢٤٥ .
(٣٥) محمد بن عبد الملك الهمذاني ، تكملة تاريخ الطبري ، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم ، دار المعارف (القاهرة : ١٩٦٧) ملحق بكتاب تاريخ الطبري ، ج١١ ، ص ٢٧٨ .
(٣٦) مسكويه ، تجارب الامم ، ج ١ ، ص ٣٢٩ .

السياسية والاقتصادية والاجتماعية بشكل عام ، واستولوا على جميع بيوت المال والخراج والضياع السلطانية حتى أنهم نهبوا ما في دار الخلافة ، وخصصوا راتبا يوميا للخليفة وسحبوا صلاحياته في التصرف في الامور المالية (٣٧) وبذلك حرمت الدولة العباسية من وارد مهم من وارداتها .

٢ ــ الاقتراض

كان الاقتراض من الاساليب التي اتبعتها السلطة العباسية في معالجة الازمات المالية التي واجهت الدولة ، وفي الحقيقة ان ظاهرة الاقتراض لم تظهر في العقود الاولى من عمر الدولة الاسلامية لان الواردات كانت كثيرة تغلب على النفقات بسبب كثرة الفتوحات وحسن سياسة الخلفاء وقوة الحكومة المركزية ، ولكن بعد بضع عقود من العصر العباسي توقفت الفتوحات وانفصلت بعض اقاليم الدولة وخرجت السلطة الفعلية من ايدي الخلفاء كل ذلك الى حدوث عجز في ميزانية الدولة في بيت المال وبيت مال الخاصة بل حتى اموال الخليفة نفسه (٣٨) .

وقد اجاز الفقهاء مسالة الاقتراض بين الاشخاص استنادا الى قوله تعالى { **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ** } (٣٩) ، وقوله ρ " ما من مسلم يقرض مسلما قرضا مرتين إلا كان كصدقتها مرة " (٤٠)، على ان لايتحقق من وراء هذا القرض نفعا مقصودا ، حسب القاعدة الفقهية " كل قرضا جر نفعا فهو ربا " (٤١) ، وعلى ذلك راى الفقهاء ان الدولة الاسلامية اذا لم تجد مالا لسد نفقاتها جاز لها ان تقترض من اهل البلاد قروضا حسنة بلا فوائد (٤٢) .

ولمواجهة العجز المال الذي حدث مرات عدة في تاريخ الدولة العباسية لجا الخلفاء الى الاقتراض من كبار التجار والملاك (٤٣) ، ولابد من الاشارة الى ان الاقتراض كان اخر الحلول التي لجأت اليها السلطة العباسية لمواجهة الازمات أي كان يسبق عملية الاقتراض اجراءات عدة كبيع الضياع السلطانية والأملاك العامة .

وكانت أول حادثة اقتراض في الدولة العباسية في عهد المامون (١٩٨ ــ ٢١٨ هــ) ، اذ واجه عجزا كبيرا في بيت المال نتيجة الحرب بينه وبين أخيه الأمين فلجا إلى الاقتراض من التجار والصرافين عشرة ملايين درهم لتمشية امور الدولة (٤٤) ، ثم توالت القروض كلما مرت الدولة بازمة مالية ، لكن يجب الاعتراف ان مسالة الاقتراض ــ وان كان فيها حلا مؤقتا للازمات ــ كانت

---

(٣٧) مسكويه ، تجارب الامم ، ج٢ ، ص ٨٧ ؛ عبد العزيز الدوري ، تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري ، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت : ١٩٩٩) ، ص ٢٥٠.

(٣٨) خولة الدجيلي ، بيت المال ، ص ١٣٣ .

(٣٩) سورة البقرة ، من الآية ٢٨٢ .

(٤٠) محمد بن يزيد بن ماجة ، سنن ابن ماجة ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الفكر (بيروت : د/ ت) ج ٢ ، ص ٨١٢ .

(٤١) السيد سابق ، فقه السنة ، دار الفكر (بيروت : ١٩٨٣) مج ٣ ، ص ١٨٤ .

(٤٢) الماوردي ، الاحكام السلطانية ، ص ٣٢٧ .

(٤٣) خولة الدجيلي ، بيت المال ، ص١٣٣ .

(٤٤) احمد بن اسحاق بن جعفر اليعقوبي ، مشاكلة الناس لزمانهم ، تحقيق وليم ملورد ، دار الكتب الجديد (بيروت ١٩٦٢) ص ٣٠ .

من اخطر الاجراءات التي اتخذتها الدولة العباسية لانها أفقدت هيبة الدولة ، كما أنها في كثير من الاحيان لم يكن لديها ما تسد به هذه النفقات مما ادى الى انعدام الثقة بين الناس والسلطة بحيث ان التجار في الفترات المتاخرة بدأوا يستترون من الحكام خوفا من الاستدانة منهم (٤٥) ، كما ترتب على كثرة الاقتراض نتيجة العجز المالي ــ في كثير من الاحيان ــ عدم الاهتمام بنوعية النقد عند ضربه وطلب الدولة من الناس التعامل بهذه النقود (٤٦) .

٣ــ ترشيد الانفاق العام

ومن الاجراءات التي اتخذتها الدولة العباسية لمعالجة الازمات المالية هي تقليل النفقات في اجهزة الدولة وذلك بتسريح بعض الموظفين المدنيين والعسكريين وقد اجاز بعض العلماء تقليل عدد الجند في مثل هذه الحالة فقد اشار الماوردي الى ذلك بقوله " واذا اراد ولي الامر اسقاط بعض الجيش لسبب اوجبه او لعذر اقتضاه جاز ، وان كان لغير سبب لم يجز لانهم جيش المسلمين في الذب عنهم " (٤٧) ، فغالبا ما شكلت ارزاق الجند ورواتبهم في العصر العباسي عبئا على الدولة بسبب قلة الفتوحات التي كانت تدر اموالا كثيرة الى خزينة الدولة فضلا عن الغنائم التي يحصل علها الجنود ، ففي سنة ٣٢٥ هــ تم تسريح عدد من الجند والغاء اسمائهم من ديوان العطاء ، كما تم تقليل عدد الحجاب والموظفين في دار الخلافة إلى ستين شخصا بعد ان كان عددهم اربعمائة وثمانين (٤٨) ويبدو ان هذا الاجراء قد اتبع كثيرا في العصور العباسية المتاخرة وان الخلفاء بسبب افلاس بيت المال وقلة واردات الدولة قد غالوا في هذا الاجراء بحيث أن عدد الجنود في عهد اخر خليفة عباسي المستعصم بالله (٦٤٠ــ ٦٥٦ هــ) كان قليلا جدا وكان ذلك من الأسباب الرئيسة لفشل الخلافة العباسية في مواجهة الغزو المغولي (٤٩) .

هذه أهم الإجراءات التي اتخذتها الدولة الإسلامية لمواجهة الأزمات المالية التي واجهتها ، ونستطيع القول أنها تمثل وجهة نظر الإسلام العَمَلية في هذا الجانب ، مع الاعتراف أن هذه الإجراءات قد اتخذت في عصر القوة ــ أي قوة السلطان ــ التي من خلالها تم فرض الحلول المستقاة من الشرع الإسلامي ، ويمكن تحديد تلك المدة من بداية تأسيس الدولة الإسلامية حتى نهاية العصر العباسي الأول ، ولكن عندما دب الضعف إلى مركز السلطة المتمثلة بالخلافة وأصبحت تحت سيطرة التدخلات الأجنبية (المتمثلة بالتسلط التركي والبويهي والسلجوقي) التي لا تبالي في تطبيق الشرع بقدر ما يهمها من تامين مصالحها الشخصية ، عندها تدهور الاقتصاد العام للدولة الإسلامية وتوالت الأزمات المالية عليها مما اضطرها لإصدار قرارات لمعالجة هذه لازمات بعيدة عن التشريع الإسلامي كفرض ضرائب غير شرعية وغير ذلك ، مما زاد في

(٤٥) خولة الدجيلي ، بيت المال ، ص ١٣٤ .

(٤٦) خولة الدجيلي ، بيت المال ، ص ١٣٤ .

(٤٧) الماوردي ، الاحكام السلطانية ، ص٣١٥ ــ ٣١٦ .

(٤٨) الهمداني ، تكملة تاريخ الطبري ، ص ٣٠٥ .

(٤٩) محمد صالح القزاز ، الحياة السياسية في العراق في عهد السيطرة المغولية ، (بغداد : ١٩٧٠) ص ٩٥ .

تدهور الأوضاع فقلت الواردات وفرغت بيوت المال وزاد التضخم ، وكان ذلك من أهم عوامل ضياع هيبـــة الدولة العباسية وضعفها ومن ثم نهايتها ...